

Distr.: General  
11 November 2005  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثالثة

البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال  
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان  
وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه المعلومات المتعلقة بالتدابير الرئيسية التي اتخذت في مجال  
حقوق الإنسان في تركمانستان في العام الماضي (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة، في إطار البند ٧١ (ج).

(توقيع) أكسلطان أتاييفا



## مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركمانستان لدى الأمم المتحدة

### تدابير الرئيسية المتخذة في مجال حقوق الإنسان في تركمانستان في العام الماضي

منذ الأيام الأولى للاستقلال، أعلنت تركمانستان الفرد كأسمى قيمة من قيم المجتمع، اختارت طريقها الخاصة للتنمية استناداً إلى القيم العالمية، ومبادئ الإنسانية والسلام والعدل التي تستمد استمرارها المنطقي من المركز المحايد للبلد. وبوجه خاص، يعزز المركز المحايد في العديد من الجوانب نجاح تطبيق المسائل الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الرئيسية والمسائل الأخرى التي تتحكم في تنمية تركمانستان على نحو مطرد.

وفي يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عقد هالك ماسلاخاتي (مجلس الشعب)، وهو أعلى هيئة نيابية بالبلد، دورته السادسة عشرة. ونُظر خلال هذه الدورة في مسائل هامة تتعلق بإرساء مزيد من الديمقراطية في المجتمع التركماني وتحسين الرفاه الاقتصادي الاجتماعي للسكان.

وتولي تركمانستان أهمية بالغة لتطوير عمليات الانتخابات الديمقراطية وإنشاء مؤسسات التعددية الحزبية، التي تتمثل مبادئها الأساسية في ضمان التنمية على أساس توسيع الأساس الديمقراطي في مجال الإدارة الذاتية للمجتمع. وخلال دورة أعلى هيئة نيابية بالبلد، وهي مجلس الشعب، اتخذ قرار بإجراء انتخابات الإدارات المحلية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٨.

وقد حددت الوثائق التالية المعتمدة خلال الدورة السادسة عشرة لمجلس شعب تركمانستان سياسة الدولة بشأن هذه التوجهات المهمة: القوانين الدستورية المتعلقة بإدخال تعديلات وإضافات على دستور تركمانستان، وعلى القانون الدستوري لتركمانستان "بشأن مجلس شعب تركمانستان"، وعلى قوانين تركمانستان "بشأن جينجيشي (المجلس المحلي)"، و "بشأن انتخاب أعضاء جينجيشي"، و "بشأن انتخاب أعضاء برلمان تركمانستان"، و "بشأن حماية صحة المواطنين"، وأيضاً على إصدار طبعة جديدة "لقانون الضرائب في تركمانستان"، وعلى قانون تركمانستان "بشأن برلمان تركمانستان"، و "بشأن مجالس الشعب للمقاطعات والمدن"، و "بشأن انتخاب أعضاء مجالس الشعب للمقاطعات والمدن"، و "بشأن مجالس الشعب المحلية"، و "بشأن انتخاب أعضاء مجالس الشعب المحلية".

وتؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في النظام السياسي لدولة تركمانستان. وهناك ٨٧ من الرابطة العامة والاتحادات المهنية والثقافية المسجلة، وهي تشارك بنشاط في بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة. وأكبر الرابطة العامة لتركمانستان، من قبيل الحزب الديمقراطي، ومجلس الحكماء، واتحاد النساء، واتحاد الشباب، ومجلس المحاربين القدماء، والنقابات الموجودة في البلد وغيرها من المنظمات العامة، ممثلة في جميع الهيئات المنتخبة في البلد طبقا للقانون الوطني.

وتشكل مسائل حقوق الإنسان إحدى الأولويات الرئيسية للسياسات الداخلية والخارجية لبلدنا.

وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أنشئت لجنة معنية بحماية حقوق الإنسان والحريات خلال الدورة الثالثة للبرلمان بغية الوفاء بفعالية بالالتزامات الناشئة عن المعايير الدولية ووضع تشريعات وطنية في مجال حقوق الإنسان.

وانضمت تركمانستان مؤخرا في عام ٢٠٠٥ لسبعة صكوك هامة من صكوك الأمم المتحدة الهادفة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، اعتمد القانون "المتعلق بضمانات حق الشباب في العمل"، الذي تُحظر بموجبه عمالة الأطفال.

وحرية المعتقد والدين أحد الجوانب الرئيسية للبعد الإنساني. ويتمثل تحققها العملي في القوانين، المعتمدة في عام ٢٠٠٤، التي تضمن تسجيل المنظمات والمجموعات الدينية بصرف النظر عن عددها ودينها، وأيضا إلغاء المسؤولية الجنائية عن نشاط المنظمات الدينية غير المسجلة. وفي عام ٢٠٠٤، سجلت إلى جانب المنظمات الدينية للمسلمين والمسيحيين الأرثوذكس جماعات دينية أخرى مثل كنيسة السبتيين، والبهائيين، والمسيحيين المعمدانين الإنجيليين، وجماعة وعي كريشنا. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، سجلت هذه المنظمات والجماعات الدينية الأخرى: كنيسة المسيح، كنيسة المسيحيين الإنجيليين "غريت غريس"، وكنيسة مسيحيي المعتقد الإنجيلي "ضوء الشرق"، وكنيسة مسيحيي الإنجيل الكامل، والكنيسة الرسولية الجديدة.

ووفقا لمرسوم رئيس تركمانستان الصادر في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وانطلاقا من التقاليد الإنسانية لشعب تركمانستان واهتداء بمبادئ العدل والرحمة والإنسانية، صدر عفو عن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية لأسباب دينية: ويا توفاكوف، وأتامورات سوفهانوف، ومنصور ماشاريوف، وبيجينش شيوخمورادوف.

وفي ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥، نظمت وزارة العدل لتركمانستان اجتماعا مع ممثلي المجموعات والمنظمات الدينية المسجلة وغير المسجلة. وأعلن خلال الاجتماع أن الدولة لا تتدخل في المسائل الدينية، وأنه يجري إدخال تحسينات على تشريعات تركمانستان في مجال الحريات الدينية. ووضحت المسائل المتعلقة بتسجيل فروع المنظمات الدينية وتم حلها. واقترح أيضا إنشاء مركز لموارد المعلومات لتبادل المعلومات عن المسائل الدينية عبر شبكة الإنترنت أو الصحافة.

وتؤدي وسائط الإعلام الجماهيري لتركمانستان دورا هاما في الحياة العامة. وتقوم الإذاعة والتلفزة الوطنيتان، والصحافة المطبوعة والإلكترونية بوظائفها في البلد. وعلاوة على ذلك، هناك ما يربو على ٢٠ من وكالات الأنباء الأجنبية المعتمدة رسميا التي تعمل في تركمانستان. ومن بينها "Associated Press" و "NCA" (الولايات المتحدة الأمريكية)، و "Sinhua" (الصين)، و "Reuters" و "BBC" (بريطانيا)، و "France Press" (فرنسا)، ووكالة الأنباء "ITAR-TASS" (روسيا)، ومجلة "Ogonek" (روسيا)؛ وشركة التلفزيون والإذاعة "TRT" (تركيا)، وصحيفة "Zaman" (تركيا)، ومجلة "Eko Vitrin" و "Anatolian Agency" (الوكالة الأناضولية) (تركيا)؛ ووكالة "IRNA" (إيران)، و "Pakistan press network" (شبكة الصحافة الباكستانية) (باكستان)، الخ.

وهناك قناة خاصة على التلفزيون الوطني - "TV 4"، تبث برامج تلفزيونية بسبع لغات (التركمانية، والروسية، والصينية، والإنجليزية، والعربية، والفرنسية، والفارسية).

وإلى جانب الصحافة الصادرة بالتركمانية، تصدر أيضا الصحف التالية الصادرة باللغات الأجنبية: الصحيفة اليومية باللغة الروسية "تركمانستان المحايدة"، والجريدة الأسبوعية "النشرة الإعلانية" وتنشر أيضا صحف "Diyar" و "Zaman" و "business-advertisement" موادها بعدة لغات بشكل متزامن (التركمانية، والروسية، والتركزية، والإنجليزية). وللمنظمات العامة والسياسية، من قبيل الحزب الديمقراطي لتركمانستان واتحاد نساء تركمانستان، منشوراتها المطبوعة الخاصة - "Galkynysh" و "Gurbansoltan edje" على التوالي. ويصدر اتحاد صحفيي تركمانستان النسخة الصادرة على الإنترنت من منشور "Turkmenistan-Altyn Asyr" (www.turkmenistan.gov.tm). ويصدر معهد الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع مباشرة لرئيس تركمانستان مجلة "الديمقراطية والقانون" بثلاث لغات: التركمانية والإنجليزية والروسية. ولعدد من المنظمات العامة الأخرى أيضا منشوراتها. وتمر وسائط الإعلام الجماهيري لتركمانستان في الوقت الراهن بمرحلة التطوير الشامل والتوسيع المستمر للمجالات التي تغطيها.

ولمثلي مختلف الجنسيات تمثيل على جميع المستويات في أجهزة الدولة والمؤسسات العامة لتركمانستان.

ووفقا للدستور، يُمنح جميع المواطنين فرصا متساوية للحصول على التعليم، وليس هناك تسامح تجاه التمييز القائم على الأصل العرقي أو العنصري أو الوطني.

ويوجد أكثر من مليون تلميذ في مدارس بلدنا التي تشمل جميع الجنسيات والأعراق التي تعيش في البلد. ويُدرّب اختصاصيون في ما يربو على ٢٠٠ مهنة في نظام التعليم الثانوي المهني والعالي. ويدرس آلاف الشباب من تركمانستان في مختلف المؤسسات التعليمية الأجنبية. وتُنفذ برامج ومشاريع تعليمية مشتركة مع مختلف الدول الأجنبية، بما في ذلك مع الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وتركيا، وأوكرانيا، وغيرها.

ووفقا للبرنامج التعليمي الحكومي، يدرس التلاميذ والطلبة في جميع المؤسسات التعليمية ثلاث لغات بشكل متزامن وهي: التركمانية، والإنجليزية، والروسية. وتُتابع الدراسة في ١٢٦ مدرسة ثانوية بالروسية أيضا. وتعمل المدارس والثانويات التي تتابع الدراسة فيها باللغات الروسية والإنجليزية والألمانية والتركية ولغات أخرى بشكل فعلي في تركمانستان.

وتقدم الدولة دعما شاملا إلى جميع المؤسسات التعليمية في مجال تنفيذ أنشطتها، بما في ذلك عن طريق تزويدها بالكتب التعليمية والمنهجية فضلا عن تدريب الموظفين.

وضمن حقوق اللاجئين أحد التوجهات الهامة في مجال البعد الإنساني. وتتعاون تركمانستان، التي تفي بشكل صارم بالتزاماتها الدولية، بنشاط مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى مر الأعوام منذ استقلال بلدنا، استقبل اللاجئين من طاجيكستان وأفغانستان وبلدان أخرى، ووفرت الظروف الضرورية لهذه الفئة من الأشخاص ليعيشوا حياة عادية ويقوموا بأنشطة. ووفرت أماكن الإقامة والأراضي وفرص العمل للاجئين. ويمكنهم أيضا الاستفادة من الرعاية الصحية والتعليم، الخ، على قدم المساواة مع مواطني تركمانستان.

وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وقّع رئيس تركمانستان سابارمورات نيازوف مراسيم وأوامر تتعلق بمنح جنسية تركمانستان ورخصة الإقامة في البلد إلى أكثر من ١٦ ألف مهاجر ولاجئ يقيمون على أراضي تركمانستان.

وسنويا، وبناء على المراسيم الصادرة عن الرئيس، تصدر قرارات عفو واسعة النطاق تكريما لغادير جيجيسي المقدسة (ليلة القدر). وفي عام ٢٠٠٥، صدر عفو عن ٨١٤٥ من مواطني تركمانستان، منهم ٢٢٩ مواطنا أجنبيا.

وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، وبدعوة من الجانب التركي، زار فريق الخبراء التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عشق آباد، ودرس حالة التعاون بين تركمانستان والمفوضية وفرص زيادة تطويره. وخلال الزيارة، حددت سبل معينة للتعاون مع تركمانستان. وفي الوقت الراهن، تلقينا مشروع خطة السنتين للتعاون، الذي يُتوقع تنفيذه في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وقد تحقق بنجاح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بين حكومة تركمانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتحدد خطة العمل التوجهات الأساسية للتعاون بين تركمانستان ووكالات الأمم المتحدة، التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية والأولويات الوطنية التي يعكسها البرنامج الوطني المسمى "استراتيجية التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية لتركمانستان للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠". ويُعد انضمام تركمانستان للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، شهادة على أن تركمانستان تبني علاقاتها مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة على أساس طويل الأجل. وهناك أسس قانونية متينة في تركمانستان، وأحد عناصرها الرئيسية القوانين التي وقعها رئيس تركمانستان واعتمدها البرلمان "بشأن ضمانات حقوق الطفل" و "بشأن تنظيم الحقوق المتعلقة بعمل الأطفال".

وفي يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، قام المفوض السامي للأقليات القومية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد رولف إيكويوس، بزيارة رسمية لتركمانستان وسافر إلى المناطق الحدودية والمدارس في إقليم داشوغوز في تركمانستان، حيث يجري تعليم أطفال من مختلف الجنسيات ويعمل مدرسون ذوو مهارات عالية من مختلف الجنسيات، وحيث المدارس متخصصة في تعليم اللغات الروسية والإنجليزية والألمانية.

وخلال الفترة ٧ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، زار تركمانستان السفير الهولندي لحقوق الإنسان السيد بيت دي كليرك. وخلال الزيارة، أتيحت له فرصة عقد اجتماعات في الوزارات التي تناقش فيها مسائل التعاون في مجال حقوق الإنسان، لاسيما، بشأن سبل وصول ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الأشخاص المحتجزين، وبشأن المنظمات الدينية.

وتجري حاليا عملية مفاوضات نشطة مع ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية حول إعداد مشروع الاتفاق المتعلق بالتعاون بين لجنة الصليب الأحمر الدولية وتركمانستان، الذي يتوخى، في جملة أمور، إتاحة فرص زيارة السجون. وقد أكد الجانب التركي استعداده

لإتاحة الفرصة لزيارة السجون، وأيضا منح إمكانية الاتصال بجميع السجناء. وفي نفس الوقت، يلاحظ الجانب التركماني أن إمكانية الاتصال بالسجناء الذين أدينوا في ارتكاب أعمال إرهابية ستتم بحضور ممثل عن الجانب التركماني.

وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥، عقدت في عشق أباد الدورة السادسة للجنة "الاتحاد الأوروبي - تركمانستان" المشتركة.

وجرى خلال الدورة تبادل للآراء عن المسائل ذات الاهتمام المشترك، لا سيما عن مسائل التعاون في قطاع الوقود والطاقة، وفي مجال النقل والاتصالات، والزراعة، والبيئة، والتعليم، والرعاية الصحية.

وحظيت الخطوات العملية التي قامت بها تركمانستان في مجال تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ببالغ الثناء من أعضاء اللجنة المشتركة. ولاحظ الشركاء الأوروبيون ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لتركمانستان، فوصفوه بأنه أساس للنجاح في تنفيذ المزيد من الإصلاحات في كل من مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد ومجال تحسين المؤسسات الديمقراطية والإدارة العامة.

وأعرب عن هذه الفكرة من جديد خلال الاجتماع الذي عقد في النصف الثاني من اليوم في المعهد الوطني التركماني للديمقراطية وحقوق الإنسان برئاسة رئيس تركمانستان، حيث ناقش الأطراف جوانب التعاون في المجال الإنساني، بما في ذلك في مجال البعد الإنساني. وخلال الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، تمت زيارة رسمية للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لآسيا الوسطى، السيد يان كوبيش.

وعقدت خلال الزيارة اجتماعات مع رئيس تركمانستان ومسؤولين آخرين في حكومة تركمانستان، حيث نوقشت مسائل تتعلق بزيادة تنمية علاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتركمانستان.

ومن بين المجالات التي تحظى بالأولوية في التعاون الثنائي المحدد في إطار الاجتماع، بالإضافة إلى جوانبه السياسية والتجارية والاقتصادية، جرى النظر في المسائل ذات الطبيعة الإنسانية.

ولوحظ أن تعميق العمليات الديمقراطية في تركمانستان جزء لا يتجزأ من نجاح التنمية الشاملة. وفي هذا الصدد، أثنى بشدة على اعتماد القانون الذي يحظر عمل الأطفال في تركمانستان. ووفقا للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، فإن هذا النموذج يرقى إلى مستوى الأولويات العالمية في مجال تنمية المجتمع المدني، ويمكن أن يكون مثالا تقني به بلدان المنطقة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، شارك وفد تركمانستان بنشاط في أعمال اجتماع وارسو السنوي بشأن البعد الإنساني، حيث نوقشت طائفة كاملة من مسائل حقوق الإنسان. وأدى وفد تركمانستان خلال الاجتماعات في مناسبات عديدة بيانات رسمية تتضمن عرضاً دقيقاً وواضحاً لموقفنا بشأن عدة مسائل، بما في ذلك حالة الأقليات الوطنية، وسيادة القانون، واستقلال القضاء وشفافية العدالة، وحرية الدين والمعتقدات، وعقوبة الإعدام، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، الخ.

ويزور رئيس المكتب الإقليمي للجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد رولين فافر، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عشق أباد بصورة دورية. ونوقشت خلال زيارته طائفة عريضة من المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإعداد اتفاق بين تركمانستان ولجنة الصليب الأحمر الدولية عن إجراء الزيارات للسجون. وفي نفس الوقت تدرس لجنة الصليب الأحمر الدولية المقترحات المقدمة من الجانب التركماني.

وعلى نحو ما أشار إليه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، ينمو التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي، كما أن العمليات الإيجابية في مجال النهوض بمسائل حقوق الإنسان في تركمانستان واضحة.

وستعمل تركمانستان على إعداد تقاريرها الوطنية وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصكوك الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان وستقدمها إلى الهيئات الدولية ذات الصلة بالموضوع.